



تاريخ الاستلام: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2022/10/31

تطوير المهارات لتعزيز الاستفادة من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

رايس فضيل

أستاذ التعليم العالي، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، ولاية تبسة، الجزائر

dr.raisfoudil@univ-tebessa.dz

ملخص

بات من المشاهد أن السلع التي كانت تُنتج بشكل كامل في بلد ما؛ أصبحت اليوم مجزأةً موزعةً عبر شبكات الإنتاج العالمية؛ إذ تتكامل الدول في إنتاجها، فالبلدان لم تعد بحاجة إلى تطوير صناعات كاملة للتصدير؛ حيث يمكن للشركات بدلاً من ذلك الوصول إلى الأسواق العالمية من خلال التخصص في منتجات، أو مهمّات محددة ضمن سلسلة القيمة، واليوم ينخرط جزء كبير من العالم النامي بعمق في سلاسل القيمة العالمية.

ولتعزيز الاستفادة من هذا التكامل؛ وجب على البلدان العربية أن ترتقي بنفسها إلى مستوى يجعلها حلقة أساسية في التجارة العالمية القائمة على سلاسل القيمة. هذا الطموح يواجه تحديات على درجة عالية من التعقيد، لعل أهمّها التخلف الاقتصادي، وضخامة الفجوة العلمية والتكنولوجية، وعدم مواكبة الأنظمة التعليمية لتحولات سوق العمل.

خلصت الدراسة إلى أن قضية الاندماج في سلاسل القيمة تقوم على عنصر مهم لتمكين الدول من تعزيز استفادتها من التجارة العالمية، وهذا العنصر هو تزويد الموظفين بالمهارات المطلوبة، مثل التحكم في التكنولوجيا، ومهارة حل المشكلات، والتواصل، والتفكير النقدي، والاستعداد للتعلم. وبوجود هذا المزيج من المبادلات وغيرها يمكن للدولة أن تخصص أكثر من غيرها في الإنتاج الدولي، كما أن مزيج المهارات يمكن أن يرتقي بالدولة أكثر من غيرها في السلسلة الإنتاجية كمّاً ونوعاً.

الكلمات المفتاحية: التصنيع، سلسلة القيمة، المهارات، التوظيف، الإنتاجية

للاقتباس: فضيل، رايس.. (2022). "تطوير المهارات لتعزيز الاستفادة من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية". سلسلة الأوراق البحثية للشبكة

الأكاديمية للحوار التنموي – النسخة الأولى، 2022. <https://doi.org/10.29117/andd.2022.0012>

© 2022، فضيل رايس. سلسلة الأوراق البحثية للشبكة الأكاديمية للحوار التنموي، دار نشر جامعة قطر. نُشرت هذه المقالة وفقاً لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف. <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>



Received: 30/12/2021

Accepted: 31/10/2022

Skill Development to Maximize the Benefits of Integration into Global Value Chains

Rais Foudil

Professor, Environmental Studies and Sustainable Development Laboratory, University Echahid Cheikh Larbi Tebessi, Tebessa, Algeria
dr.raisfoudil@univ-tebessa.dz

Abstract

Goods that were previously manufactured within a single country are now fragmented and dispersed across global production networks. As a result, countries are no longer required to develop complete industries solely for export purposes. Instead, companies can achieve access to global markets by concentrating on particular products or tasks within the value chain. At present, the sharing of components is commonplace, and numerous regions in the developing world are deeply integrated into global value chains.

It is undeniable that countries engage in this type of activity with several national objectives, and one of the most significant is undoubtedly the enhancement of employment opportunities. In this context, workers in developing countries, including Arab nations, frequently find themselves occupying lower-skilled positions within value chains. This situation arises from a vicious cycle encompassing insufficient education, limited training, jobs with low productivity, and subsequently, low wages. Hence, the issue lies not primarily in the scarcity of employment opportunities, but rather in the deficiency of skills necessary for value creation. To fully capitalize on the advantages of job integration, Arab countries must elevate themselves to a level where they become crucial contributors to global trade based on value chains. However, achieving this ambition presents formidable challenges of significant complexity. Among these challenges, economic underdevelopment, a substantial scientific and technological gap, and the failure of educational systems to adapt to labor market transformations emerge as the most prominent obstacles.

The study concluded that the issue of integration in value chains is based on an important element to enable countries to maximize their benefits from global trade, which is to provide employees with the required skills such proficiency in technology, problem-solving, communication, critical thinking, and a proactive attitude towards learning. By fostering this diverse skill set and others, a country can achieve greater specialization in international production, surpassing other nations both quantitatively and qualitatively within the production chain.

Keywords: Industrialisation; Value chain; Skills; Employment; Productivity

Cite as: Foudil, R. (2022). "Skill Development to Maximize the Benefits of Integration into Global Value Chains". *The Academic Network for Development Dialogue (ANDD) Paper Series, First Edition, 2022.* <https://doi.org/10.29117/andd.2022.0012>

© 2022, Foudil R., Published in *The Academic Network for Development Dialogue (ANDD) Paper Series*, by QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited. The full terms of this licence may be seen at: <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>

1. المقدمة

تواجه الدول العربية مشاكل وتحديات اقتصادية واجتماعية عميقة الغور؛ بالرغم من ثرائها الكبير بالموارد الأولية، وموقعها المميز، وقوتها الديمغرافية التي تغلب عليها الفئة الشبابية. وبالرغم من إدراك النخب العربية ذلك فإن الجميع عجز عن إيجاد الحلقات المفقودة لتحقيق التنمية المنشودة، ومن بين نتائج التناقضات التي تعرفها الاقتصادات العربية مشكلة التفشي الكبير للبطالة، وخاصة بطالة الخريجين، فزيادة الوافدين إلى سوق العمل باستمرار، وصعوبة توفير مناصب عمل لهم؛ قد انعكس على جميع مناحي الحياة، وجعل الدول تتحمل تكاليف باهظة، منها؛ التحولات الاجتماعية، والدعم، والتكاليف الصحية والتعليمية. والمتمعن في الأمر يجد أن من بين أسباب هذه المشكلة هو الاندماج غير الصحيح في الاقتصاد العالمي، فرغم أن الدول العربية تعتبر من أكثر الدول انكشافاً نحو الخارج إلا أن مشكلة الاعتماد على المواد الأولية، سواءً في تشكيل الدخل الوطني، أو كمصدر للعملة الصعبة جعل الاستقرار الاقتصادي السائد هشاً، وتابعاً لتقلبات السوق العالمية، ومن جهة أخرى فإن مشكلة الاستيراد تلقي بثقلها على فعالية أي سياسة تطبق، فالواردات تامة الصنع هي النوع الغالب على الواردات العربية، كل هذا يجعل من الاقتصادات العربية اقتصادات مستهلكة وعديمة الإنتاجية ولها مساهمة متواضعة في خلق القيمة.

ومن بين الفرص المتاحة للدول العربية للخروج من دائرة التخلف والتبعية وانعدام الإنتاجية؛ اندماجها فيما يعرف اليوم بسلاسل القيمة العالمية؛ حيث أصبحت السلع التي كانت تُنتج في بلد ما مجزأة وموزعة عبر شبكات الإنتاج العالمية، فالبلد لم يعد بحاجة إلى تطوير صناعات كاملة للتصدير؛ حيث يمكن للشركات بدلاً من ذلك الوصول إلى الأسواق العالمية من خلال التخصص في منتجات، أو مهمات محددة ضمن سلسلة القيمة، واليوم تشارك أجزاء كبيرة من العالم النامي بعمق في سلاسل القيمة العالمية.

من المؤكد أن مشاركة الدول في هذا النوع من الأنشطة يكون لغايات وطنية متعددة لعل أهمها زيادة التوظيف، وفي هذا الشأن فإنه غالباً ما يشارك العاملون في البلدان النامية ومنها العربية في وظائف أقل مهارة في سلاسل القيمة، وسبب ذلك هو وجود الحلقة المفرغة المكونة من التعليم غير الكافي والتدريب الضعيف والوظائف قليلة الإنتاجية والأجور المتدنية، وبالتالي فإن المشكلة ليست نقص الوظائف بقدر ما هي نقص المهارات التي تساعد على خلق القيمة، فالانفتاح على سلاسل القيمة العالمية يعني إدخال تقنيات جديدة قد تؤثر بشكل مختلف على مشاركة البلدان العربية؛ حيث إن سلاسل القيمة تمثل قناة لنقل التكنولوجيات الجديدة من البلدان ذات المشاركة العالية إلى الدول العربية، وهذا من أهم العوامل التي تزيد من الطلب على المهارات.

تعتبر مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية إجمالاً متواضعة؛ لكن لا يمكن إهمال تجارب مميزة لبعض الدول؛ حيث برزت تونس والمغرب والمملكة العربية السعودية في صناعات معينة، وبتوفيرها للبيانات تم تحديد تموضعها في سلاسل القيمة على المستوى الدولي، ورغم ما حققته هذه الدول؛ فإنه يخشى أن تقع في مصيدة سلاسل القيمة المتدنية؛ حيث يكون نوع المشاركة متركزاً على مراحل بسيطة، وتعتمد على تكنولوجيا ضعيفة، أو متوسطة. والملفت أن مشاركة هذه الدول تعكس مدى وفرة الموارد، والموقع الجغرافي، والروابط التجارية القائمة.

يواجه هذه الدول تحديات على درجة عالية من التعقيد، لعل أهمها التحولات الجيوسياسية في العالم والصراع الحديث لأقطاب اقتصادية تقليدية وأخرى ناشئة، منها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا، بالإضافة إلى التخلف الاقتصادي، وضخامة الفجوة العلمية والتكنولوجية، وعدم مواكبة الأنظمة التعليمية لتحولات سوق العمل، وأكثر ما يهم الدول

العربية في هذا الشأن أنها كتلة اقتصادية متعددة الأبعاد، من ناحية أنها سوق للمنتجات الأجنبية وخاصة الصينية منها، وكذلك كونها موردًا مهمًا للعالم بالكثير من المواد الأولية الأساسية، كما أنها محطة استراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية.

أهمية البحث:

لقد أصبحت سلاسل القيمة العالمية عنصرًا رئيسيًا في التجارة الدولية، وتشكل طريقة فعالة للاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة للبلدان، وتظهر التجربة أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤثر إيجابًا على التنمية من حيث التكنولوجيا والمهارات، من هذا الجانب وجب البحث عن العلاقة بين سوق العمل في أي اقتصاد والقدرة على الاندماج في سلاسل القيمة، ومن بين المداخل التي تحظى بالاهتمام لتحقيق الاندماج الملائم تزويد الوافدين إلى سوق العمل بالمهارات اللازمة للانخراط في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، من هنا وجب على الدول العربية الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني للقضاء على فجوة المهارات، والبحث عن مكانة متقدمة في سلاسل القيمة العالمية؛ بإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة، تعكس مستوى المهارات التي طُورت.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في كيفية التعامل مع نقص وتخلف المهارات في العالم العربي؛ على اعتبار أن الدول العربية تمتلك مؤهلات كثيرة تمكّنها من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، فإضافة إلى المزايا النسبية المتمثلة في اتساع السوق والموقع الجغرافي والروابط التجارية، نجد أن رأس المال البشري في العالم العربي يحتاج إلى تطوير من جانب اكتساب المهارات اللازمة لشغل الوظائف التي يمكن أن يوفرها الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتطوير هذه المهارات هو أحد مداخل التخصص في الأنشطة والسلع ذات القيمة المضافة المرتفعة.

تأسيسًا على ما سبق يمكن طرح السؤال التالي: إلى أي مدى يسهم تطوير المهارات في العالم العربي في تمكين دوله من الاندماج الملائم في سلاسل القيمة العالمية؟

أهداف البحث:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى:

- توضيح أهمية وفوائد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية لكل الدول دون استثناء.
- توضيح مداخل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية المناسبة لكل اقتصاد.
- عرض نقاط القوة في بعض الحالات العربية محل الدراسة والإمكانات المتوفرة لتحسين تموضعها في نظام سلاسل القيمة العالمية.
- توضيح أهمية اكتساب وتطوير المهارات في الاقتصاد الحديث، ونوع المهارات التي يجب العمل على تطويرها لخلق وظائف والمساهمة في الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية.
- توضيح العلاقة بين خلق الوظائف، وبين علاقته بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وكذا المداخل الرئيسية لاكتساب المهارات في الدول العربية.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية رئيسية؛ هي أن التعامل مع مشكلة نقص الوظائف يقوم على تحديد المدخل الاستراتيجي للدول العربية إلى سلاسل القيمة العالمية، المتمثل في القدرة على تأهيل العمالة وشحنها بالمهارات الضرورية لخلق القيمة، وكل هذا يقوم على تطوير منظومة التعليم والتدريب والابتكار؛ لكي يكون هناك إنتاج متنوع وذو محتوى ابتكاري عربي مميز.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستنباطي من خلال التطرق إلى ظاهرة سلاسل القيمة على المستوى الدولي وتطورها، وإسقاط هذه التطورات على حالات خاصة في العالم العربي، وقد مكن هذا المنهج من وصف الفجوة بين دول الحالة العربية والتجارب الرائدة في العالم.

من جهة أخرى، وفي بعض المواضع، اعتمد البحث المنهج الاستقرائي؛ حيث بينت التجربة أن الخصوصيات البيئية والاجتماعية والطبيعية تلعب دوراً مهماً في تحديد مشاركة الدولة في سلاسل القيمة العالمية، وهذا حال الدول العربية؛ حيث إن تمتعها ببعض المزايا كوفرة بعض المواد الأولية ومصادر الطاقة المختلفة والموقع الجغرافي يمكنها من أن تكون رائدة في بعض الأنشطة بشكل مختلف عن دول في مناطق أخرى من العالم.

كما اعتمد على البيانات الإحصائية والرسومات البيانية من أهم قواعد البيانات؛ لتوضيح تطور بعض المؤشرات في البلدان محل الدراسة.

خطة البحث:

قسمت الورقة إلى ستة محاور؛ حيث يتناول المحور الأول مفهوم سلاسل القيمة وكيفية قياسها، ويتناول المحور الثاني مشاركة بعض الدول العربية التي توفرت البيانات الخاصة بها وهي المملكة العربية السعودية والمغرب وتونس، وتناول المحور الثالث أهمية اكتساب المهارات في الاقتصاد الحديث، وفي المحور الرابع تناول البحث العلاقة بين المهارات والتوظيف والإنتاجية، أما المحور الخامس إشكالية عدم تطابق المهارات وأخيراً ركّز المحور السادس على أهم المهارات الضرورية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

2. سلاسل القيمة العالمية: المفهوم والقياس

تشير سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains - GVCs) إلى تسلسل مراحل الأنشطة، أو المهمات الإنتاجية، أو التي تخلق القيمة بدءاً من المفهوم والتصميم إلى المراحل الوسيطة لخطّة الإنتاج وتنفيذها، مما يؤدي إلى تسليم المنتج كسلعة نهائية، أو الخدمة، ويشار إلى سلسلة القيمة باسم سلاسل القيمة العالمية؛ إذا كانت تتضمن عمليات ومهام في إطار العلاقات التعاقدية بين الشركات عبر الحدود الدولية التي ليست بالضرورة في نفس المنطقة (Abreha, et al., 2021).

يعرف البنك الدولي سلسلة القيمة العالمية (GVC) بأنها سلسلة من المراحل التي ينطوي عليها إنتاج سلعة، أو خدمة، مع إضافة قيمة لكل مرحلة، ومع مرحلتين من الإنتاج على الأقل في بلدان مختلفة (Qiang, Liu, & Steenbergen, 2021).

لا يوجد إجماع على تعريف مصطلح سلاسل القيمة العالمية؛ حيث يشمل المفهوم عددًا لا يحصى من التفاعلات بين الشركات حول العالم من خلال تدفقات السلع والخدمات والأفراد والأموال والمعلومات والمعرفة، يسرد الجدول الموالي تعريفات لبعض المقاييس الأكثر شيوعًا لسلاسل القيمة العالمية المستخدمة في الأدبيات.

جدول (1): تعريفات لبعض المقاييس الأكثر شيوعًا لسلاسل القيمة العالمية

الروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية	تتضمن المشاركة العكسية في سلاسل القيمة العالمية استيراد المدخلات الأجنبية لإنتاج سلع وخدمات للتصدير. يتم قياسه على أنه المحتوى الأجنبي للصادرات (القيمة المضافة الأجنبية، أو FVA).
الروابط الأمامية في سلاسل القيمة العالمية	تتضمن المشاركة الأجلة في سلاسل القيمة العالمية تصدير السلع والخدمات التي تصبح مدخلات في صادرات البلدان الأخرى. وهي تشمل المعاملات التي لا يتم فيها استهلاك صادرات بلد ما في البلد المستورد ولكن بدلًا من ذلك يعاد تصديرها من قبل ذلك البلد كجزء من سلعة، أو خدمة (القيمة المضافة غير المباشرة، أو DVX) إلى بلد ثالث.
إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هو مجموع القيمة المضافة الأجنبية والقيمة المضافة غير المباشرة في التصدير إلى بلد ثالث (FVA + DVX).
كثافة سلاسل القيمة العالمية	كثافة سلاسل القيمة الإجمالية هي إجمالي مشاركة البلد في سلاسل القيمة العالمية كنسبة من إجمالي التجارة. كثافة (GVC = $(FVA + DVX) / (\text{الصادرات} + \text{الواردات})$).

Note: DVX = indirect value added (domestic value added in another country's exports); FVA = foreign value added; GVC = global value chain.

تنشأ الروابط الخلفية عندما يستخدم البلد "أ" مدخلات من البلد "ب" للإنتاج المحلي؛ حيث يمكن للشركات في البلد "أ" الحصول على مدخلات من البلد "ب" من خلال الواردات المباشرة وغير المباشرة، أي يتم توفير المدخلات من قبل الشركات المنتسبة المحلية للشركات عبر الوطنية من البلد "ب"، أو من قبل الشركات المملوكة محليًا التي تستورد مدخلات من بلدان أخرى، وتعتبر قدرة الحصول على مدخلات أجنبية مفيدة بشكل خاص إذا كانت المدخلات المطلوبة للإنتاج إما غير متوفرة محليًا، أو متوفرة ولكنها ناقصة في بعض الجوانب (مثل الكمية والجودة والسعر).

تنشأ الروابط الأمامية عندما يقوم البلد "أ" بتوريد المدخلات المستخدمة للإنتاج في البلد "ب"، وقد تكون السلع المنتجة في البلدان الأجنبية منتجات نهائية (للاستهلاك المحلي والاستثمار)، أو منتجات وسيطة يتم تصديرها إلى مكان آخر لاستخدامها كمدخلات، يمكن أن تكون القدرة على إنتاج وتوريد مدخلات الإنتاج للشركات في البلدان الأخرى ذات أهمية خاصة للبلدان النامية التي تسعى لدخول صناعات جديدة والتي هي في طور تعلم كيفية إنتاج السلع (مهما كانت بسيطة) لأسواق التصدير، ومع ذلك فإن هذه المدخلات لا تقل أهمية بالنسبة إلى الاقتصادات الصناعية التي توفر مدخلات معقدة ومتخصصة وذات قيمة عالية.

تمثل سلاسل القيمة العالمية خيارًا جذابًا ومباشرًا نسبيًا للبلدان التي تسعى إلى التصنيع، بسبب التجزئة الدولية للإنتاج وتفكيك العمليات، فالبلدان لم تعد بحاجة إلى إنشاء منتجات كاملة، أو سلاسل قيمة وبدلًا من ذلك يتم إنشاء صناعات مستهدفة من خلال التركيز على مرحلة معينة من الإنتاج على طول سلسلة القيمة التي تناسب مستوى القدرات التي تتمتع بها الدولة، وهناك فوائد أخرى للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، فتوفير المدخلات للشركات التي تصدر يعزز قدرة الدول من تحقيق وفورات الحجم بسرعة، فالإنتاج للصادرات يساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتوليد الدخل وعائدات

الضرائب، كما تفتح المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فرصاً كبيرة لنقل المعرفة بين الشركات وتكون نتيجة عمليات النقل هذه "تطوير" صناعي، مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتج، وتسهيل العمليات، وتعزيز المشاركة في الأنشطة ذات القيمة الأعلى في الإنتاج.

يجب على البلدان التي تقرر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كوسيلة للنمو والتنمية أن تخطط استراتيجيتها وفقاً لذلك، وتعتبر الاستراتيجية المرتبطة برأس المال البشري حجر الأساس؛ حيث إن التخصص في مرحلة إنتاجية معينة، أو الاستيراد من أجل التجميع يتطلب يد عاملة على درجة عالية من التدريب والمهارة.

3. مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية: تجارب مختارة

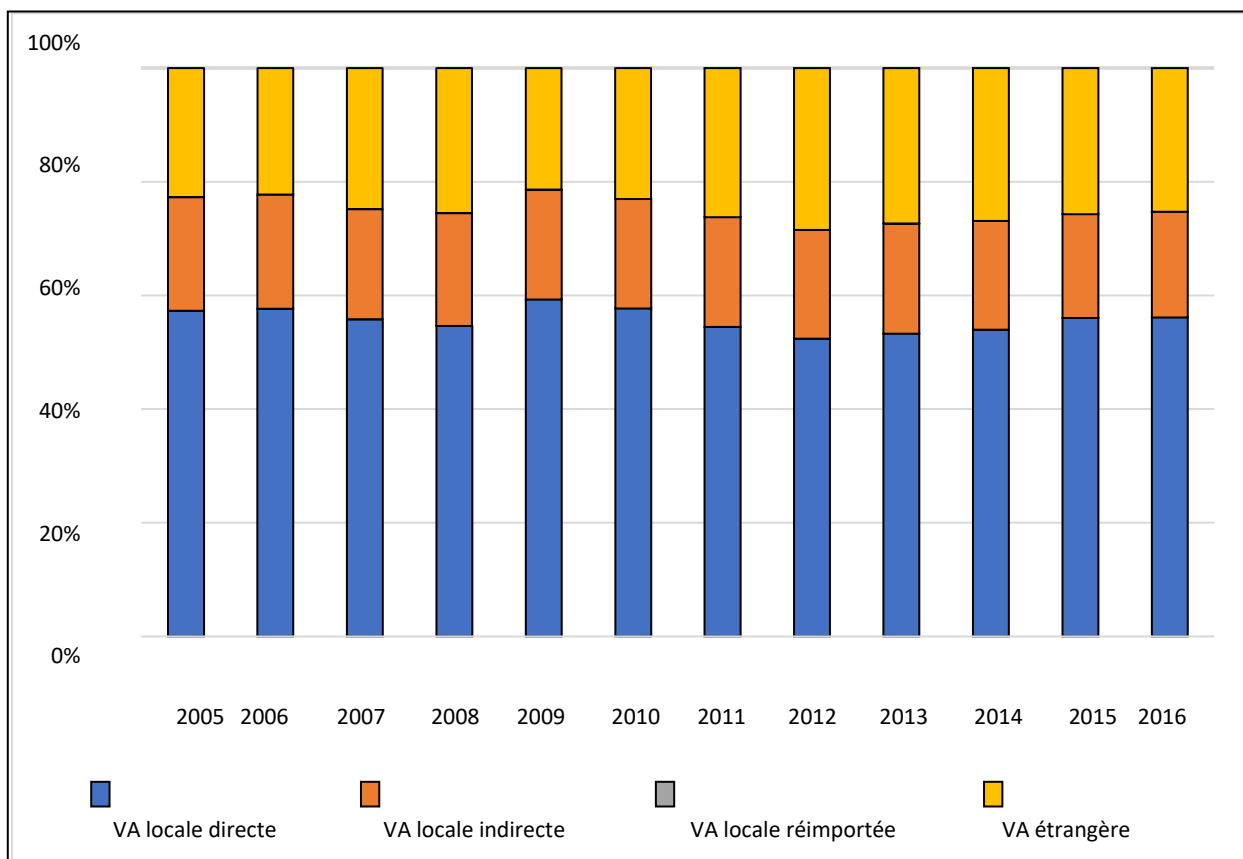
قطعت العديد من البلدان الناشئة أشواطاً في اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، وتمكنت من إيجاد موطئ قدم في النظام التجاري العالمي القائم على سلاسل القيمة، ومن أهم الدول العربية التي برزت نجد: المغرب، تونس، مصر، المملكة العربية السعودية، ومع تفاوت واختلاف مشاركة كل من هذه الدول إلا أنها تستحق المتابعة والدراسة.

1.3. تجربة المملكة العربية السعودية

انخفض المحتوى الأجنبي لصادرات المملكة العربية السعودية بين عامي 2008 و2018، من 4.2% إلى 3.7%، وهو أقل بكثير من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 27.6%. وبالمقارنة مع عام 2008، نجد المحتوى الأجنبي للصادرات في عام 2018 أقل بنسبة 0.5 نقطة مئوية. بشكل عام، كان 37.4% من القيمة المضافة المحلية للمملكة العربية السعودية مدفوعاً بالطلب النهائي الأجنبي في عام 2018، مقارنة بـ 58.6% في عام 2008. حسب الصناعة، تراوحت الأسهم بين التعدين واستغلال المحاجر 94.3%، ومعدات النقل الأخرى 66.5% في الحد الأعلى، وللسيارات 2.5% عند الطرف الأدنى، وكانت الصناعات التي تحتوي على معظم محتويات القيمة المضافة الأجنبية في صادراتها هي المعدات الكهربائية 24.4%، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات 22.9%، والآلات والمعدات 22.7%. من جهة أخرى، ولد التعدين واستغلال المحاجر أكبر مصدر لمحتوى القيمة المضافة المحلية للصادرات في عام 2018، وهو ما يمثل 71.2% من إجمالي الصادرات، تليها المواد الكيميائية والأدوية 6.9%، وفحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة 6.1%. وجاء معظم المحتوى الأجنبي في إجمالي الصادرات من فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة 0.7% (Organisation for Economic Co-operation and Development-OECD, 2022).

2.3. تجربة المغرب

تطورت الصادرات المغربية من 18482.1 مليون دولار سنة 2005 إلى 32339.3 مليون دولار سنة 2016، أي بنسبة زيادة 75%، هذه الزيادة جاءت نتيجة الزيادة في القيمة المضافة الأجنبية (FVA) بـ 94.7%، والقيمة المضافة غير المباشرة (DVX) بـ 69.2% (Zenasni & Jaafari, 2021).



الشكل (1): مكونات القيمة المضافة للصادرات المغربية

المصدر: (Zenasni & Jaafari, 2021: 374)

وتتركز القيمة المضافة أساساً في القطاعات الرائدة التالية: المنسوجات والألبسة، النقل والتخزين، الكيماويات والأدوية، وقطاع السيارات حيث يحتل المغرب موقعا مهما في نشاط التجميع، ويؤكد الخبراء بأن المغرب يحسن مشاركته في سلاسل القيمة العالمية من خلال السعي الحثيث للتواجد في أنشطة المصب.

3.3. تجربة تونس

اعتمدت تونس في عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي، على تعزيز الصادرات الأمر الذي مكّنها من تحسين جاذبية صناعاتها التحويلية، وبالتالي ملاءمتها نسبياً لسلاسل القيمة العالمية، ومع ذلك لم تتمكن من تحقيق أقصى استفادة من النقل التدريجي لبعض الأنشطة الصناعية من البلدان المتقدمة إلى الاقتصاد المحلي، لا سيما من حيث خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي؛ حيث إن هذه الأنشطة لا تزال ضعيفة التكامل ولا تخلق قيمة مضافة.

يوفر تحليل الصادرات التونسية تفصيلاً للقيمة المضافة في الصادرات المحلية، تُظهر الإحصائيات مستوى مرتفعاً من القيمة المضافة المحلية المباشرة (50% في 2011)، ودوراً ضئيلاً للقيمة المضافة المحلية المعاد استيرادها (0.03%) ومستوى كبير للقيمة المضافة الأجنبية (32.5%)، تمثل مساهمة تونس في القيمة المضافة المباشرة المحلية والأجنبية في إجمالي الصادرات أكثر من 82% من إجمالي القيمة المضافة، وهذا يشير إلى أن تونس تعتمد بشكل كبير على كل من المدخلات المستوردة وعلى تصدير لمنتجات الوسيطة المستخدمة في صادرات شركائها (Samoud, 2017).

تتميز مشاركة تونس في سلاسل القيمة العالمية بحضور قوي للشركات الأجنبية، لاسيما في صناعات النسيج والميكانيكا والكهرباء والإلكترونيات والكيمائيات والصناعات الغذائية، كما أن تكامل المنبع أكبر في تونس منه في البلدان الأخرى، بسبب ديناميكية واردات السلع الوسيطة من قبل الشركات المصدرة بالكامل، وتجدر الإشارة إلى أن محتوى القيمة المضافة المحلية لصادرات تونس لا يزال منخفضاً في القطاعات الصناعية (أقل من 50%)، وهذا نظراً للاعتماد الكبير على واردات السلع الوسيطة، ويرجع ذلك أساساً إلى هيمنة المستثمرين في قطاع الأوفشور، الذين يستوردون جزءاً كبيراً من مدخلاتهم في تونس ويعيدون تصديرها بعد التجميع. يُظهر هذا التفكيك التجاري أن السلع الوسيطة هي المحرك الرئيسي لنمو التجارة التونسية، وهذه النتيجة في اتفاق تام مع التجارة العالمية.

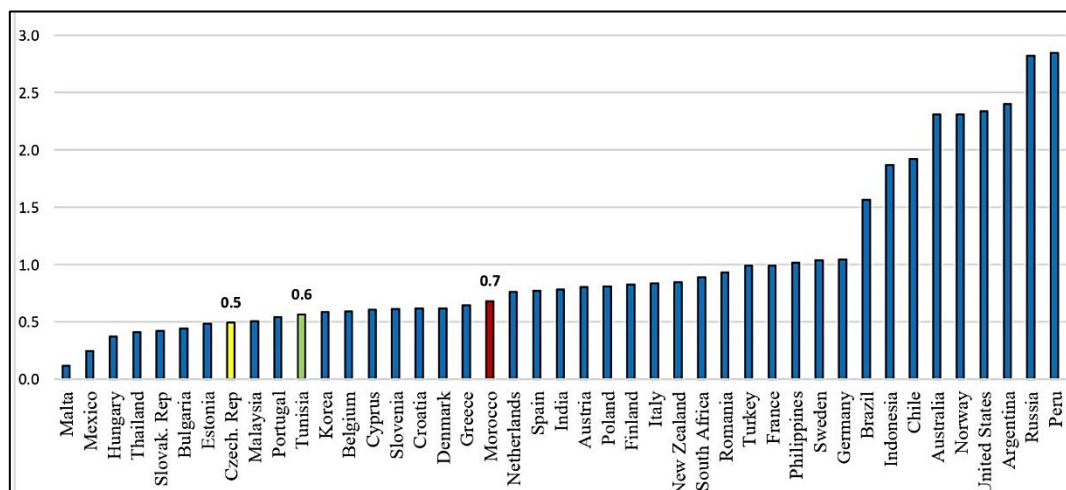
ما يعكس جهود الاقتصاد التونسي للتموقع أكثر في سلاسل القيمة العالمية قيام الحكومة بإطلاق مبادرة "تطوير سلسلة القيمة للوظائف في المناطق المتأخرة -برنامج "فلنعمل في تونس"، وهو عبارة عن برنامج تجريبي بالشراكة مع البنك الدولي، يستهدف مساعدة فنية لتونس فيما يتعلق بتطوير سلاسل القيمة لخلق الوظائف (World Bank Group, 2021).

جدول (2): مصدر القيمة المضافة في كل من: تونس والمملكة العربية السعودية والمغرب

القيمة المضافة الأجنبية	القيمة المضافة المحلية	
تونس		
45.1	54.9	المنسوجات والألبسة
30.4	69.6	الاطعمة والمشروبات
53.7	46.3	الحواسيب/ الإلكترونيات
المملكة العربية السعودية		
0.6	99.4	المنتجات الطاقوية/التعدين
8.5	91.5	المنتجات الكيماوية
9.9	90.1	المنتجات البترولية
المغرب		
50.4	49.6	المنسوجات والألبسة
20.9	79.1	الاطعمة والمشروبات
30.6	69.4	منتجات كيميائية

Source: https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/miwi_e/countryprofiles_e.htm

تعكس الاستثمارات الرائدة في بعض الدول العربية الثروة الطبيعية التي تتمتع بها، فالمملكة العربية السعودية تهتم بالمعادن والنفط؛ لأنها رائدة في إنتاج وتسويق هذه المواد، وبالتالي فإن تطوير الصناعة التحويلية للمواد المنتجة محلياً قصد الحصول على قيمة مضافة في التصدير قرار منطقي، أما بالنسبة إلى المغرب فهو يزخر بأكثر احتياطي للفوسفات وبالتالي فقد طور سلسلة تجارية وتحويلية لهذه المادة قصد الحصول على قيمة مضافة أكثر بتصدير المنتجات المشتقة من الفوسفات. بالنسبة إلى تونس تتمتع بقدرات تنافسية في الزراعة ولذلك فقد طورت سلسلة تجارية لتعظيم القيمة المضافة للمنتجات الغذائية الزراعية بعد تصديرها، والأمر ينطبق على قطاع النسيج والألبسة.



الشكل (2): مؤشر التموقع في سلاسل القيمة العالمية 2015

المصدر: (Sammoud & Dhaoui, 2019: 12)

4. أهمية اكتساب المهارات في الاقتصاد الحديث

نظرًا لكون أسواق العمل أحد القنوات التي تتسرب منها ثمرات الاندماج مع الاقتصاد العالمي إلى المجتمع المحلي، فهي في ذات الوقت قناة لتسرب الآثار الغير مرغوبة مثل زيادة البطالة وتدهور الأمن الوظيفي والتفاوت الحاد في الأجور، ورغم أن الأمر مفهوم ومتوقع إلا أن مواجهته تختلف من دولة إلى أخرى، وتكاد الكفاءة والمهارات المكتسبة تمثل الميزة الرئيسية لحماية سوق العمل بشكل مستدام.

تمثل المهارات القدرة على تنفيذ العمليات واستخدام المعرفة بطريقة مسؤولة لتحقيق الهدف، كما أنها تنطوي على حشد المعرفة والقدرات والقيم لتلبية المطالب المعقدة ومواجهة المواقف المعقدة (OECD, 2019).

من خلال جهود لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال تطوير اسواق العمل وبناء السياسات، تم تحديد ثلاثة أنواع مختلفة من المهارات (OECD, 2019):

- التفكير النقدي والتفكير الإبداعي وتعلم التعلم والتنظيم الذاتي.
- المهارات الاجتماعية والعاطفية والتي تشمل التعاطف والفعالية الذاتية والمسؤولية والتعاون.
- المهارات العملية والبدنية والتي تشمل استخدام أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

مقارنة بالتقنيات الأخرى يمتلك الذكاء الاصطناعي مجموعة غير مسبقة من التطبيقات التي لا يمكن تعظيمها إلا من خلال إبداع وخيال مستخدمي ومصممي الذكاء الاصطناعي، هذه القابلية للتطويع هي ميزة رئيسية للذكاء الاصطناعي والروبوتات والبيانات الضخمة؛ لكن فوائد هذه التقنيات لا يمكن جنمها إلا إذا تم وضعها في خدمة الأفكار الأصلية ذات الرؤية التي طورها البشر، وبالتالي فإن المهارة التي تميز المبدعين عن غيرهم هي الإبداع - وبشكل أكثر تحديدًا القدرة على "ابتكار أفكار وحلول جديدة" و"الاستعداد لمساءلة الأفكار".

يبدو أن الذكاء الاصطناعي أقل احتمالًا أن يحل محل الوظائف التي تتطلب الإبداع، العاملون في الوظائف التي تتطلب

الأصالة - "القدرة على ابتكار أفكار غير عادية، أو ذكية حول موضوع، أو موقف معين، أو تطوير طرق إبداعية لحل مشكلة" - هم أقل عرضة لاستبدال أنفسهم بمعدات يتحكم فيها الكمبيوتر، فعلى الرغم من أن أجهزة الكمبيوتر تشق طريقها في العديد من المجالات، فمن غير المرجح أن تحل محل العمال الذين تنطوي وظائفهم على خلق أفكار جديدة وبالتالي من أجل التكيف مع الاتجاهات الحالية في التكنولوجيا، سيحتاج العديد من العمال والمتعلمين المستقبليين إلى اكتساب مهارات إبداعية.

يضاف إلى الإبداع كمهارة مهمة في الحياة المهنية مهارة أخرى هي التفكير النقدي وحل المشكلات؛ حيث يشير التفكير النقدي إلى مجموعة من المهارات المعقدة لمستوى أعلى من التفكير إنها عملية تفكير ذاتية التوجيه تنتج أفكارًا وحلولًا جديدة ومبتكرة للمشكلات، ويعتمد التفكير النقدي بشكل مثالي على القيم الفكرية مثل الوضوح والدقة والملاءمة والاتساق والأسباب الجيدة والأدلة الموثوقة والعمق والاتساع والإنصاف (Trainingexpress, 2020)، فمن خلال هذه المهارة تنعكس الخبرات التعليمية ورصيد الأعمال السابقة وينتج عن ذلك اتخاذ قرارات فعالة.

من المهارات التي يستوجب على الشباب اكتسابها أيضا لمواجهة التحديات في سوق العمل: مهارات التواصل، القيادة والعمل الجماعي؛ حيث لا يمكن تفضيل واحدة على الأخرى وعلى الشباب التسلح بها جميعا لكي يضمنوا بقائهم في وظائف مرموقة، فالتواصل الجيد يعد أمراً حيوياً لأنه يشجع على التفاهم بشكل أفضل، ويساعدنا على حل النزاعات، ويلهمنا الثقة والاحترام ويسمح للأفكار الإبداعية بالازدهار، بالإضافة إلى ذلك فكل علاقة في حياة العامل تتأثر بقدرته، أو عدم قدرته على التواصل بشكل جيد.

أما بالنسبة إلى مهارة القيادة فالواقع يثبت تزايد الطلب على القادة الجيدين؛ حيث إن نسبة معتبرة من مديري التوظيف عادة ما يبحثون عن مرشحين يتمتعون بقدرات قيادية، فأصحاب العمل يريدون معرفة ما إذا كان لدى طالب الوظيفة القدرة على المساهمة في الشركة والفريق من خلال تحمل مسؤوليات القائد.

مهارة أخرى مطلوبة إلى جانب المهارات السابقة وهي العمل الجماعي فبغض النظر عن الوظيفة، فإن القدرة على العمل بشكل جيد مع الآخرين أمر بالغ الأهمية، فالعمل الجماعي هو مهارة أساسية مفقودة في العديد من المرشحين؛ حيث تعد هذه المهارة مؤشراً جيداً على كيفية التواصل والتعاون، ومدى التوافق مع الآخرين.

5. المهارات والإنتاجية وإمكانية التوظيف

تنمية المهارات تعد محركاً مهماً لمعالجة العديد من المشاكل في الاقتصاد، بدأ بتحسين التوظيف والإنتاجية وتنمية المؤسسات والرفع من النمو، فهذا المحرك سبب للإنتاجية العالية، وزيادة فرص العمل، ونمو الدخل وتنوعه، ومع ذلك هذا مجرد عامل واحد بين العديد من العوامل المؤثرة على الإنتاجية التي يختلف قياسها بين الأفراد والمؤسسات والاقتصاد، فقد تكون الزيادة في الإنتاجية بسبب توفر القوى العاملة الماهرة والصحية، أو التقدم التكنولوجي والممارسات المبتكرة، أو استراتيجيات الاقتصاد الكلي، ويمكن أن تكون مظاهر تحسين الإنتاجية في شكل تحسن في الناتج الإجمالي الحقيقي (الاقتصاد)، وزيادة الربح (المؤسسات) والأجور الأعلى (العمال)، ولفهم العلاقة بين تنمية المهارات والإنتاجية من الضروري فهم ما يشكل الإنتاجية وكيف يتم قياسه على مستويات مختلفة.

الإنتاجية مفهوم يشرح علاقة المدخلات والمخرجات وهي عامل حاسم تظهر فوائده في عدد من المظاهر المختلفة مثل الأجور

الأفضل وظروف العمل اللائقة، زيادة الأرباح للمؤسسات، الحماية البيئية، وزيادة الإيرادات للحكومات، هذا يساعد كل من المؤسسة والبلد على البقاء في السوق المحلية والعالمية على التوالي (Sanghi & Srija, 2019).

يمكن أن تعزى الزيادة في الإنتاجية إلى أسباب متنوعة مثل التكنولوجيا الجديدة، والآلات الجديدة، وممارسات الإدارة الأفضل، الاستثمار في المصانع والمعدات والتكنولوجيا، ظروف سوق العمل وبيئة الأعمال والاستثمار العام في البنية التحتية والتعليم وتحسين مهارة العمال، وسياسات الاقتصاد الكلي.

من الواضح أن تطوير المهارات هو مجرد عامل واحد ضروري لنمو الإنتاجية ويجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية، كما يجب أن تتناول السياسات مستويات التطوير والحاجة ومتطلبات القطاعات المختلفة، إلى جانب هذا، يجب أن تركز سياسة المهارة على تحسين الوصول وجودة وأهمية التدريب في القطاعات المختلفة، والأدلة من البلدان المتقدمة تشير إلى أن الاستثمار في التعليم والمهارات يساعد الاقتصاد على الانتقال إلى قطاعات النمو المرتفعة وكسر متلازمة المهارات المنخفضة أجور منخفضة.

تواجه البلدان في المستويات المختلفة من التنمية تحديات مختلفة، وفي سياق الاقتصادات العربية يتمثل التحدي في الوفاء بمتطلبات القوى العاملة الماهرة للقطاعات العالية النمو تآزر أفضل بين الموظفين ومقدمي التدريب، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية التدريبية، فالتدريب في مكان العمل مثلاً يلعب دوراً مهماً في تعزيز الإنتاجية، ولكن في العديد من الاقتصادات العربية يشكل الاقتصاد غير الرسمي الضخم تحدياً يمكن معالجته من خلال تطوير المهارات، وتطوير الكفاءات.

إن ربط المهارات بالإنتاجية لن يفيد المؤسسة والاقتصاد فحسب، بل سيسهل أيضاً لشرائح مختلفة من السكان جني فوائد النمو الاقتصادي من خلال تطوير المهارة، فعدم الوصول إلى التعليم والتدريب، أو وجودهما بجودة منخفضة يبقي الأقسام الضعيفة والمهمشة في الدائرة المفرغة من المهارات المنخفضة والإنتاجية المنخفضة.

بناءً عليه، يستلزم أن تكون سياسة المهارات الوطنية إطاراً لضمان الوصول إلى الفئات المختلفة من السكان لإدراك إمكاناتها في العمل الإنتاجي والمساهمة في التخلص من المشاكل والعوائق التي تشوه سوق العمل، ومنه يجب تبني طرق مختلفة قد تتداخل فيما بينها مثل الاستثمار في البنية التحتية التعليمية والتدريبية، جعل التعليم متاح ذو جودة، نشر المعلومات عن المتطلبات المستقبلية، هذا من شأنه أن يحسن توافر القوى العاملة الماهرة وتقليل عدم تطابق العرض، كل هذا من شأنه أن يعزز التحرك نحو الاقتصاد الماهر، كما يضمن حصول الشركات على خدمات التدريب وتطوير قدراتها الإدارية للنمو.

تعاني أسواق العمل في غالبية الدول العربية من انخفاض مستوى تعليم القوى العاملة حيث يطغى على الوافدين إلى سوق العمل توقفهم عند مرحلة التعليم الثانوي، بالإضافة إلى مشكلة التسرب في المستوى الابتدائي والمتوسط، من هنا تظهر الحاجة ملحة إلى التعليم الثانوي على الأقل كشرط لتلقي التدريب المطلوب وبالتالي يتم إعداد الجميع للعمل في وظائف لائقة، وكمرحلة ثانية هناك حاجة إلى تحسين الوصول للتدريب عالي الجودة ذي الصلة الممكنة بالوظائف المحتملة؛ حيث يسهم ذلك في زيادة الإنتاجية والدخل، وفي سياق الدول العربية هذا مهم للغاية حيث يوجد تحولات ديمغرافية كبيرة، كما أن فئة الشباب تهيم على التركيبة السكانية وتمثل جانب الطلب على العمل، ولمواجهة هذا التحدي يتطلب الأمر زيادة في قدرات التدريب للمهارات ذات الصلة والعالية الجودة، كما يتطلب الاستجابة لاحتياجات المهارات السريعة التغير وترقية أنظمة التدريب المهني في إطار ما يسمى بالتلمذة الصناعية وذلك بالتركيز على المهارات الأساسية، كل هذا يساعد على تقليل فجوة المهارة، كما يجب أن

يصاحبه إنشاء نظام لجمع وتوصيل المعلومات الموثوقة والمحدثة عن احتياجات المهارات في الوقت المناسب.

في حال الدول النامية والعربية خصوصاً هناك مفارقة سائدة اليوم تتمثل في غياب التنسيق بين مختلف الجهات ذات المصلحة رغم الجهود المبذولة من طرف كل جهة على حدى، وقد نتج عن ذلك عدم تطابق المهارات، كل هذا يوحي بأن الطريق لا يزال طويلاً، فالتنسيق بين الوزارات والوكالات المسؤولة عن تصميم السياسة وتنفيذها في مجالات التعليم وتنمية المهارات من شأنه أن يساعد في تجهيز الوافدين إلى سوق العمل بالمهارات التي تتطلبها الصناعات والوظائف الناشئة والمساعدة في التعديلات خلال عمليات التغيير، وهذا من شأنه أن يحقق ليس فقط تماسك السياسة ولكن أيضاً يعالج قضايا فجوات المهارات، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين نمو العمالة، وما إلى ذلك، ومع ذلك فإن هذا يتطلب أيضاً سياسات اقتصادية جيدة تدعم فرص العمل.

6. إشكالية عدم تطابق المهارات ومداخل التحسين

يشير عدم تطابق المهارة إلى المواقف التي يتباين فيها عرض المهارات والطلب عليها، وإلى أنواع مختلفة من فجوات المهارات، أو الاختلالات الناتجة، وتشمل الأمثلة (Cedefop, 2021): البطالة، وصعوبات التوظيف، والمهارات التي أصبحت قديمة، والأشخاص الذين يقومون بوظائف لا تستخدم إمكاناتهم، بالإضافة إلى التشوهات التي يعرفها سوق العمل من حيث عدد العمال ومستوى الأجور السائد والإنتاجية المسجلة.

ومن بين القضايا الحساسة ذات العلاقة بهذه المشكلة تحديد حجم الاستفادة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، فغياب استراتيجية محددة المعالم والأهداف لتطوير المهارات يحجب عن الاقتصاد تلك الفوائد التي تجنيها الدول المختلفة من سلاسل القيمة العالمية، وفي هذا الإطار تحتاج البلدان إلى الاستثمار في التعليم والتدريب، والاستفادة بشكل أفضل من المهارات، وتنسيق السياسات المتعلقة بالمهارات بشكل أفضل، ومواءمة هذه السياسات مع الصناعة والسياسات التجارية.

ومن بين أهم المداخل التي تسمح بتضييق الفجوة المرتبطة بالمهارات ما يلي:

1.6. تزويد الخريجين بمؤهلات موثوقة ومزيج قوي من المهارات ذات الصلة

من الطفولة المبكرة إلى تعليم الكبار تحتاج أنظمة التعليم والتدريب إلى تزويد جميع المتعلمين بمزيج قوي من المهارات، وهذا يتطلب الحفاظ على تركيز قوي على المهارات المعرفية أثناء تطوير استراتيجيات التدريس المبتكرة والمرونة في اختيار المناهج وتعليم قيادة الأعمال المصمم جيداً، ويمكن للبلدان مواءمة خصائص مهاراتهم بشكل أفضل مع متطلبات مهارات الصناعات من خلال التعليم والتدريب المهني عالي الجودة الذي يتضمن مكوناً تعليمياً قوياً قائماً على العمل، وسياسات محددة لتعزيز التعاون الوثيق بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي والمؤسسات البحثية.

2.6. إزالة الحواجز التي تحول دون تطوير المهارات

يحتاج البالغون إلى تطوير مهاراتهم وتكييفها باستمرار، لذلك يجب على البلدان إزالة الحواجز التي تحول دون تطوير المهارات بشكل أكبر، خاصة للبالغين ذوي المهارات الأضعف، فالحكومات وأرباب العمل والنقابات ومقدمو التعليم والتدريب يحتاجون إلى العمل معاً لتطوير فرص تدريب مرنة أثناء العمل، وتحسين الوصول إلى التعليم الرسمي للبالغين، وتسهيل الجمع بين العمال، من جهة أخرى من شأن الاعتراف الأكبر بالمهارات المكتسبة بشكل غير رسمي أن يساعد العمال على اكتساب المزيد من المؤهلات وتكييف حياتهم المهنية مع الاحتياجات المتغيرة.

3.6. استخدام المهارات بشكل أكثر فعالية

يمكن للمهارات أن تمكن البلدان من الأداء الجيد ضمن سلاسل القيمة العالمية، ولكن فقط إذا كان الناس يعملون في الشركات والصناعات التي تستخدم مهاراتهم على أفضل وجه، وبالتالي تحتاج البلدان إلى التأكد من أن الناس يمكن أن ينتقلوا بسهولة إلى وظائف حيث يمكن استخدام مهاراتهم بشكل جيد، مع توفير المرونة للشركات والأمن للعمال، ويمكن للبلدان تطوير ممارسات الإدارة الفعالة، وتصميم العمالة، وإصدار تشريعات الحماية، وتنظيم البنود غير المتنافسة بطرق تمكن من مشاركة الخبرة والمعرفة عبر الاقتصاد بأكمله بشكل أكثر فعالية.

4.6. تعزيز التعاون الدولي في سياسات المهارات

وبدلاً من التنافس على جذب المواهب، يمكن للبلدان أن تتعاون في تصميم برامج التعليم والتدريب، ويكون لمثل هذه الجهود التعاونية ضمان الجودة والحفاظ على المعرفة والمهارات التي تحتاجها البلدان لتزدهر في سلاسل القيمة العالمية، كما يمكن أيضاً تحسين المهارات في الاقتصادات النامية وتسهيل الاعتراف بهذه المهارات من قبل البلدان الأخرى (OCDE, 2017).

7. أهمية المهارات للاندماج في سلاسل القيمة العالمية

يمكن أن تساعد المهارات البلدان على الاندماج في الأسواق العالمية والتخصص في الصناعات الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية من خلال:

- عندما يترافق تطوير المهارات مع زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، يمكن للبلدان أن تحقق نمواً أقوى للإنتاجية، فقد استفادت البلدان التي سجلت أكبر زيادة من حيث مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية خلال الفترة 1995-2011 من النمو السنوي الإضافي في إنتاجية العمل في الصناعة، ويتراوح هذا النمو الإضافي من 0.8 نقطة مئوية في الصناعات التي تقدم أصغر إمكانية لتجزئة الإنتاج إلى 2.2 نقطة مئوية في تلك التي تتمتع بأعلى الإمكانيات، مثل العديد من الصناعات التحويلية عالية التقنية.
- للاندماج والنمو في الأسواق العالمية تحتاج جميع الصناعات إلى عمال لا يمتلكون فقط مهارات معرفية قوية (بما في ذلك معرفة القراءة والكتابة والحساب وحل المشكلات) ولكن أيضاً مهارات الإدارة والتواصل والاستعداد للتعلم.
- لنشر مكاسب الإنتاجية من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الاقتصاد بأكمله، تحتاج جميع الشركات بما في ذلك الشركات الصغيرة إلى عمال يتمتعون بهذه المهارات.
- للتخصص في الصناعات الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، تحتاج البلدان أيضاً إلى:
- العاملون ذوو المهارات الاجتماعية والعاطفية الجيدة (مثل مهارات الإدارة والتواصل والتنظيم الذاتي) التي تكمل المهارات المعرفية. يمكن لدولة لديها مزيج من المهارات يتماشى جيداً مع متطلبات المهارات الخاصة بالصناعات المتقدمة تقنياً أن تخصص في هذه الصناعات بمعدل 10% أكثر من البلدان الأخرى.
- مجمعات من العمال ذوي المؤهلات التي تعكس بشكل موثوق ما يمكنهم القيام به، تتطلب العديد من الصناعات المتقدمة تقنياً العمال لإكمال تسلسل طويل من المهمات، ضعف الأداء في أي مرحلة يقلل بشكل كبير من قيمة الإنتاج، يمكن

للبلدان التي بها هؤلاء العمال أن تتخصص في هذه الصناعات بمعدل 2% أكثر من البلدان التي تكون نتائج مهاراتها أقل تأكيداً (OCDE, 2017).

من مزايا نظام الإنتاج الدولي القائم على سلاسل القيمة أن الدول لم تعد بحاجة إلى إنشاء منتجات كاملة، أو سلاسل قيمة كاملة، بل يمكن لأي دولة مشاركة إنشاء صناعات مستهدفة من خلال "إدخال" التخصص في مرحلة معينة من الإنتاج على طول سلسلة القيمة التي تناسب مستوى قدرتهم، ولعل مستوى المهارات يعتبر عامل حاسم في تعظيم المكاسب من هذا الاندماج، ويتطلب ذلك تحقيق الحد الأدنى من اكتساب المهارات اللازمة في الإنتاج.

8. الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية، وفي ظل النظام التجاري الدولي القائم على سلاسل القيمة العالمية الذي يطرح موضوع آثار الاندماج على سوق العمل في الدول النامية بإلحاح؛ تم التأكيد، على أن التحديات على درجة عالية من الأهمية للدول النامية عامة والعربية خاصة، فسعي الدول إلى تحسين معيشة السكان والارتقاء بهم في سلم الدخل لدعم خياراتهم الحالية والمحتملة، يتطلب الاستعداد لمواجهة مشكلة التموقع الملائم ضمن سلاسل القيمة العالمية؛ فبينما يكون للموارد الطبيعية والموقع الجغرافي واتساع الأسواق الداخلية أهمية في دعم موقع الدولة؛ نجد أن مستوى المهارات التي يتمتع بها العمال والوافدون إلى سوق العمل تعتبر متغيراً حاسماً في تعظيم الاستفادة من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، فوجود مهارات متدنية مع نظام للتعليم والتدريب متخلف وغير ديناميكي، ومع عدم وجود استراتيجية وطنية واضحة للتعليم والتدريب وتكوين المهارات يجعل البلد يتموقع في أدنى المستويات؛ من حيث خلق القيمة في أحسن الأحوال، وهو ما يمثل مشكلة أخرى تضاف إلى مشاكل سوق العمل المعروفة، فالبلدان تحتاج إلى الاستثمار في المهارات، ليس فقط لمساعدة الأفراد على دخول سوق العمل وحمايتهم من مخاطر فقدان الوظائف وضعف جودة الوظائف؛ ولكن أيضاً لمتابعة التنافسية الدولية والتقدم الاقتصادي في عالم أكثر تشابكاً وترابطاً من ذي قبل.

وقد سلطت هذه الورقة الاهتمام على ضرورة تلقين المهارات الأساسية المعروفة، بالإضافة إلى مهارات أخرى ضرورية تمكن العمال من التأقلم مع الأوضاع المتغيرة التي تنتج عن الاعتماد على الأتمتة والذكاء الاصطناعي، وفي حالة الدول النامية، والدول العربية خصوصاً، ما زالت هناك فرص لتعظيم الاستفادة من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وفي هذا الإطار يمكن تقديم التوصيات التالية:

- على الدول العربية توفير قاعدة بيانات تشمل الإمكانات التي تزخر بها؛ كالموارد الطبيعية، ورأس المال البشري، والمنتجات الرائدة، والتوزيع السلي والجغرافي للصادرات والواردات.
- على صناع القرار إحصاء الوظائف والمهارات المطلوبة لتحديد السياسات والإجراءات الواجب اتخاذها.
- على الدول العربية أن تضع استراتيجية للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية لتفادي الوقوع في فخ المراحل متدنية القيمة؛ بالرغم من أن تموقع الدولة مهم في كل الأحوال.
- على الدول العربية تركيز جهودها للاستفادة من مراحل الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، وتوطينها؛ كونها زاخرة بالموارد الطبيعية، خاصة المعادن والمنتجات الطاقوية، والمنتجات الزراعية.

- على صناع القرار وضع استراتيجية طويلة المدى للنهوض بالتعليم والتدريب المهني بما يخدم سوق العمل؛ من خلال تطوير البرامج التعليمية وتحسينها كلما اقتضت الضرورة.
- الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يقوم على الانفتاح على العالم الخارجي، وتمكين الشركات العالمية الرائدة في مجالات عدة كالطاقة والتكنولوجيا والسيارات والتقنيات الفضائية وغيرها، وتوطين عملياتها في الدول العربية بما يخدم المصالح الوطنية. وتعظيم الاستفادة من ذلك لا يكون إلا من خلال رأس مال بشري مؤهل ومدرّب.
- تتطلب أي زيادة في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية حواجز منخفضة أمام استيراد السلع الوسيطة، والخدمات اللوجستية الفعالة، وتوفير الطاقة بشكل موثوق، ويتطلب ذلك استثمارات مهمة في البنية التحتية للنقل والمواصلات.
- من بين سياسات التدريب السريعة والمجدية في ميدان سوق العمل، نجد ما يعرف بالتملذة الصناعية، وفي حالة الدول العربية؛ يجب أن تكون هناك بنية تحتية لهذا الغرض تشمل مراكز التدريب والتكوين بالإضافة إلى الاتصالات والمواصلات التي تمكن من الربط بين الشركات الوافدة والعمالة المحلية، ويكون هذا بالتدريب في مكان العمل والاحتكاك بالشركات الأجنبية ومعرفة نوع المهارات التي يجب أن يكتسبها العمال.
- صياغة وبناء سياسة وطنية للتعليم والتدريب والمهارات؛ تسدّ الفجوة الناجمة عن فارق اكتساب المهارات، وتسَلِّح المواطنين بالمهارات الضرورية، وتستقطب الشركات لتوطين فروعها وتوفير المناخ الإنتاجي لتوظيف المهارات الوطنية.

المراجع

References:

- Abreha, K.G., Kassa, W., Lartey, E. K. K., Mengistae, T. A., Owusu, S. & Zeufack, A. G. (2021). Industrialization in Sub-Saharan Africa: Seizing Opportunities in Global Value Chains. Washington, DC: World Bank. Retrieved on 20/09/2022 from: <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/cfd77c5c-a154-581a-8b88-2892a802bfa7/content>
- Cedefop (2021). Review and renewal of qualifications: towards methodologies for analysing and comparing learning outcomes. Luxembourg: Publications Office of the European Union. Cedefop research paper; No 82 Retrieved on 14/09/2022 from <http://data.europa.eu/doi/10.2801/615021>
- Organisation de coopération et de développement économiques. (2017). OCDE. Retrieved on 15/10/2022 from <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/8eeb2756-en.pdf?expires=1657483627&id=id&accname=guest&checksum=EEF7D3644EE96C4D11BE0FEF3AA29392>
- Organisation de coopération et de développement économiques. (2022, february). Trade in Value added: Saudi Arabia, Retrieved on 25/10/2022 from https://web-archive.oecd.org/2022-06-03/633572-CN2021_SAU.pdf
- OECD. (2019). OECD Future of Education and Skills 2030, Conceptual learning framework: SKILLS FOR 2030. Retrieved on 25/10/2022 from https://www.oecd.org/education/2030-project/teaching-and-learning/learning/skills/Skills_for_2030_concept_note.pdf
- Qiang, C., Liu, Y., & Steenberg, V. (2021). An Investment Perspective on Global Value Chains. Washington, DC: World Bank. Retrieved on 30/10/2022 from <https://www.ceintelligence.com/files/documents/Global%20Value%20Chains.pdf>
- Sammoud, I., & Dhaoui, S. (2019). The Tunisian Integration into Global Value Chains The role of offshore regime & FDI, *EMNES Working Paper* No 21. Retrieved on 30/10/2022 from <http://www.itceq.tn/files/climat-des-affaires-competitivite/emnes-the-tunisian-integration-into-global-value-chains.pdf>

- Samoud, I. (2017). Chaines de valeur et intégration de la Tunisie dans l'économie mondiale. Document de travail: Notes et analyses de l'ITCEQ N 50. tunisie: nstitut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives. Retrieved on 10/10/2022 from <http://www.itceq.tn/files/climat-des-affaires-competitivite/chaine-des-valeurs-et-integration-de-la-tunisie.pdf>
- Sanghi, S., & Srija, A. (2019). National portal of india. (C. o. Industry, Éd.). Retrieved on 15/09/2022, from: <https://www.niti.gov.in/sites/default/files/2019-01/Skill%20Development%20and%20Productivity%20of%20the%20Workforce.pdf>
- Trainingexpress. (2020). Récupéré sur trainingexpress: Retrieved on 20/09/2022 from <https://www.trainingexpress.org.uk/critical-thinking-skills-problem-solving>
- World Bank Group. (2021). Building Capacity to evaluate value chain development for job creation: a case study from tunisia. *jobs notes* (issue no 14). Retrieved on 15/09/2022 from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/162631625034382998/pdf/Building-Capacity-to-Evaluate-Value-Chain-Development-for-Job-Creation-A-Case-Study-from-Tunisia.pdf>
- Zenasni, M., & Jaafari, I. (2021). Participation du Maroc aux Chaînes de Valeur Mondiales et Implications sur le Commerce Extérieur. *International Journal of Accounting Management and Economics, Finance, Auditing*, 2(1), 371-373. Retrieved on 20/09/2022 from: <https://www.ijafame.org/index.php/ijafame/article/download/175/158/>